

القرار ١٩٥٣ (٢٠١٠)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٤٥، المعقودة في ١٤ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٠

إن مجلس الأمن،

إذ يرحّب بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (S/2010/605) وتقريره عن بعثته للمسعّي الحميدة في قبرص المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (S/2010/603)،

وإذ يلاحظ موافقة حكومة قبرص على ضرورة الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بسبب الأوضاع السائدة في الجزيرة،

وإذ يشاطر الأمين العام اعتقاده الراسخ بأن المسؤولية عن إيجاد حل تقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق القبارصة أنفسهم، وإذ يعيد تأكيد الدور الرئيسي للأمم المتحدة في مساعدة الطرفين على التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للتزاع في قبرص ولانقسام الجزيرة،

وإذ يوجب بما أحرز حتى الآن من تقدم في المفاوضات الكاملة وبالبيانات المشتركة الصادرة عن الزعيمين، بما فيها البيانان المؤرخان ٢٣ أيار/مايو و ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء البطء في إحراز تقدم خلال الأشهر الأخيرة، وإذ يشدد على أنه لا يمكن تحمل الوضع الراهن وأنه توجد الآن فرصة فريدة لإحراز تقدم حاسم في الوقت المناسب، وإذ يبحث بقوة الزعيمين على زيادة زخم المفاوضات لضمان اغتنام هذه الفرصة بالكامل من أجل التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة على أساس إقامة اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين تسوده المساواة السياسية وفقاً لما هو مبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،



وإذ يشدد على الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على مشاركة جميع الأطراف مشاركة تامة ومرنة وبنّاءة في المفاوضات، ويشاطر رأي الأمين العام بأن التوصل إلى حل هو أمر في متناول اليد حقاً، وإذ يتطلع إلى إحراز تقدم حاسم في المستقبل القريب استناداً إلى التقدم المحرز حتى الآن،

وإذ يرحّب بالجهود التي بذلها الأمين العام لحفز التقدم خلال لقائه مع الزعيمين في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وبعترامه لقاء الزعيمين في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وإذ يحيط علماً باعتزام الأمين العام تقديم تقييم مستوفى عن حالة العملية إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يرحب أيضاً بتنفيذ بعض تدابير بناء الثقة التي أعلن عنها الزعيمان، وإذ يدعو إلى استئناف الجهود الرامية إلى تنفيذ التدابير المتبقية وإلى الاتفاق على مزيد من الخطوات لبناء الثقة بين الطائفتين وتنفيذها،

وإذ يعيد تأكيد أهمية استمرار عمليات عبور القبارصة الخط الأخضر، وإذ يرحب بفتح معبر ليمنيتيس/يسيلرماك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وإذ يشجع على فتح معابر أخرى بالاتفاق بين الجانبين،

واقتراناً منه بالفوائد المهمة الجمة التي يمكن أن يجنيها القبارصة كافة من إيجاد تسوية شاملة ودائمة في قبرص، وإذ يحث الجانبين وزعيميهما على تعزيز الخطاب العام الإيجابي، وإذ يشجعهما على أن يشرحا بوضوح للطائفتين فوائد التسوية وضرورة إبداء المزيد من المرونة وروح التوافق لضمان تحقيقها قبل إجراء أي استفتاءات في آخر المطاف،

وإذ يرى أن تقويض مصداقية الأمم المتحدة إنما يقوّض عملية السلام نفسها،

وإذ يسلط الضوء على الدور الداعم الذي سيواصل المجتمع الدولي أداءه لمساعدة الزعيمين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني على أن يغتتما تماماً بالفرصة السانحة حالياً،

وإذ يحيط علماً بتقييم الأمين العام بأن الحالة الأمنية في الجزيرة وعلى امتداد الخط الأخضر لا تزال مستقرة، وإذ يحث كلا الجانبين على تجنب اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التوتر أو يقوض التقدم المحرز حتى الآن أو يضر بمشاعر حُسن النية السائدة في الجزيرة،

وإذ يشير إلى اعتقاد الأمين العام الراسخ بأن الوضع في المنطقة العازلة سيتحسن إذا قبل الجانبان مذكرة عام ١٩٨٩ التي تستخدمها الأمم المتحدة،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ أنشطة إزالة الألغام، وإذ يتطلع إلى تطهير حقول الألغام المتبقية، وإذ يحث على التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع نطاق عمليات إزالة الألغام كي تشمل المناطق المتبقية الأخرى،

وإذ يرحب أيضا بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المعنية بالمفقودين فيما تظطلع به من أنشطة هامة وبمواصلة تلك الأنشطة، وإذ يعرب عن ثقته في أن هذه العملية ستعزز المصالحة بين الطائفتين،

وإذ يقر بأن المشاركة النشطة لهيئات المجتمع المدني أساسية للعملية السياسية ويمكن أن تسهم في جعل أي تسوية يتم التوصل إليها مستقبلا قابلة للاستمرار، وإذ يرحب بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز الاتصالات واللقاءات بين الطائفتين، بما يشمل في جملة أمور الجهود التي تبذلها جميع الهيئات التابعة للأمم المتحدة في الجزيرة، وإذ يحث الجانبين على تعزيز مشاركة المجتمع المدني النشطة وتشجيع التعاون بين الهيئات الاقتصادية والتجارية وإزالة كل العقبات التي تحول دون إقامة هذه الاتصالات،

وإذ يشدد على ضرورة أن يتبع المجلس نهجاً استراتيجياً دقيقاً فيما يتصل بنشر قوات حفظ السلام،

وإذ يرحب باعترام الأمين العام الإبقاء على جميع عمليات حفظ السلام، بما فيها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، قيد الاستعراض الدقيق، وإذ يشير إلى أهمية التخطيط لحالات الطوارئ فيما يتعلق بالتسوية، بما في ذلك تقديم توصيات، حسب الاقتضاء، لإدخال مزيد من التعديلات على ولاية القوة وقوامها ومفهوم العمليات التي تقوم بها، مع مراعاة التطورات في الميدان وآراء الطرفين،

وإذ يرحب أيضا بالجهود المتواصلة التي يبذلها ألكسندر داوونر بصفته المستشار الخاص للأمين العام المكلف بمساعدة الطرفين في إجراء مفاوضات كاملة بهدف التوصل إلى تسوية شاملة، وبجهود ليزا بوتنهايم، بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام،

وإذ يشاطر ما أعرب عنه الأمين العام من امتنان لحكومة قبرص وحكومة اليونان على ما تقدمانه من تبرعات لتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وطلبه مزيداً من التبرعات من البلدان والمنظمات الأخرى، وإذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي تساهم بأفراد في القوة المذكورة،

وإذ يرحب بما تبذله الأمم المتحدة من جهود لتوعية أفراد حفظ السلام، في جميع عملياتها لحفظ السلام، بشأن الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى ومكافحتها، وإذ يشجع تلك الجهود،

١ - يرحب بما أُحرز من تقدم حتى الآن في المفاوضات الكاملة وبما وُلد ذلك من إمكانية لإحراز مزيد من التقدم في المستقبل القريب نحو تسوية شاملة ودائمة؛

٢ - يحيط علماً بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2010/603)، ويدعو الزعيمين إلى:

(أ) تكثيف زخم المفاوضات والانخراط في العملية بطريقة بناءة ومنفتحة، بطرق تشمل وضع خطة عملية لتجاوز نقاط الخلاف الرئيسية المتبقية استعداداً للقائهما مع الأمين العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛

(ب) تحسين الجو العام الذي تجري فيه المفاوضات، بطرق تشمل تركيز الرسائل الموجهة إلى الجمهور على أوجه التقارب وسبل المضي قدماً، وتوجيه رسائل بناءة ومنسقة أكثر؛

(ج) زيادة مشاركة المجتمع المدني في العملية حسب الاقتضاء؛

٣ - يحث على تنفيذ تدابير بناء الثقة، ويتطلع إلى الاتفاق على اتخاذ المزيد من هذه الخطوات وتنفيذها، بما فيها فتح معابر أخرى؛

٤ - يعيد تأكيد جميع قراراته المتعلقة بقبرص، وبخاصة القرار ١٢٥١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وما تلاه من قرارات؛

٥ - يعرب عن تأييده التام لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ويقرر تمديد ولايتها لفترة أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١؛

٦ - يهيب بالجانبين مواصلة الانخراط، على وجه الاستعجال ومع احترام ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في مشاورات مع القوة بشأن تعيين حدود المنطقة العازلة، وبشأن مذكرة الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩، بهدف التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر بشأن المسائل التي لم يبت فيها؛

٧ - يهيب بالجانب القبرصي التركي والقوات التركية أن يعيدا الوضع العسكري الذي كان قائماً في ستروفيليا قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك عن التخطيط لحالات الطوارئ فيما يتعلق بالتسوية، وذلك بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠١١، وأن يواصل إطلاع مجلس الأمن على المستجدات حسب الاقتضاء؛

٩ - **يرحب** بالجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أجل تنفيذ سياسة الأمين العام القائمة على عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال الجنسي والانتهاكات الجنسية وكفالة امتثال أفرادها التام لمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في هذا الصدد وأن يُبقي مجلس الأمن على علم بذلك، **ويحث** البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة، بما في ذلك توفير دورات تدريبية للتوعية قبل الانتشار، واتخاذ الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات لكفالة المساءلة الكاملة في حالات إتيان الأفراد التابعين لها أي سلوك من هذا القبيل؛

١٠ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.